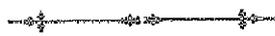


ولذلك وقع فيها الاختلاف والحق في نفسه واحد سواء أكان الذي
اخطأه مجتهداً معذوراً، أم مقصراً مأزوراً، والمدل هو ما يحفظ الحق أو يوصل
اليه من غير ميل مع احدي الرأيين، الى جانب أحد الخصمين، وهو
المقصود بالذات، وإن تمددت الطرق والدلالات، واختلفت باختلاف
الازمنة والامكنة والحالات، رأيت اذا وضع القاضي متهمين في بيت
ووضع عندهما حافظة الصوت (فوتغراف) فتكلم في كيفية ارتكابهما الذنب
واثماً في كيفية الانكار فنطقت بذلك الآلة أمام القاضي الا يكون موقناً
بذنبهما وهل يأتي مثل هذا اليقين في شهادة الشاهدين؟

وحاصل ما اريد بالوحدة الاسلامية في السياسة والقضاء ان يجتمع
اهل الحل والعقد من العلماء والفضلاء ويضعوا كتاباً في الاحكام مبنياً على
قواعد الشرع الراسخة موافقاً لحال الزمان سهل المأخذ لا خلاف فيه ويأمر
الامام الاعظم حكام المسلمين بالعمل به وهذه هي وظيفته فان لم يقم بها
لأنه ليس اهلاً لها فعلى العلماء ان يقوموا بها ويطالبوه بتنفيذها فان لم
يفعلوا فيجب على كل مسلم ان يعرف ان الامراء والعلماء هم الذين اضاعوا
الدين، وفرقوا كلمة المسلمين، وليستعدوا التقويمهم ان كانوا مؤمنين اه،



طهارة الاعطار ذات الكحول، والرد على ذي فضول (تمة)

ذكرنا في الجزء الماضي ثلاثة أمور مما يتعلق بموضوعنا من رسالة مختار بك المؤيد وهاتم الباقي
(٤) دعواه الاجماع على ان الصلاة لا تصح من متنجس البدن
أو الثوب أو المصلي. وما اسهل دعوى الاجماع على مثله. قال في نيل
الاطار مانصه: « وهل طهارة ثوب المصلي شرط لصحة الصلاة أم لا؟

فذهب الأكثر الى انها شرط وروى عن ابن مسعود وابن عباس وسعيد ابن جبير وهو مروى عن مالك أنها ليست بواجبة . ونقل صاحب النهاية عن مالك قولين احدهما ازالة النجاسة سنة وليست بفرض وثانيهما انها فرض مع الذكر ساقطة مع النسيان . وقديم قولى الشافعي ان ازالة النجاسة ليست بشرط « ثم اورد ما استدل به الجمهور على الشرطية وبين عدم صحة الاستدلال لان ما كان من حديث صحيح في ذلك فهو أمر بازالة النجاسة أو مرشد اليها بالعمل من غير ذكر ما يفيد انها شرط للصلاة كآية الكريمة « وثيابك فطهر » الحديث « تماد الصلاة من قدر الدرهم من الدم » ولو صح لكان مفيداً للشرطية لكنه باطل لان في اسناده روح بن غطيف وقال بن عدى وغيره انه تفرّد به وهو ضعيف . وقال الذهلي اخاف ان يكون هذا موضوعاً . وقال البخاري حديث باطل . وقال بن حبان موضوع . وقال البزار اجمع اهل العلم على نكرة هذا الحديث . قال الحافظ ابن حجر وقد أخرجه بن عدى في الكامل من طريق اخرى عن الزهري لكن فيها ابو عصمة وقد اتهم بالكذب .

وقد استدلوا على الشرطية بما هو حجة عليهم كحديث خلع النبي صلى الله عليه وسلم نعله في الصلاة لانه علم ان بها خبثاً وهو يدل على عدم الشرطية لانه لم يستأنف الصلاة والشرط ما يلزم من عدمه عدم الشروط ومنها حديث أمره عليه السلام بفصل لمعة الدم من الكساء بعد ما صلى فيه ولو كانت طهارة الثوب شرطاً لاعاد الصلاة . وقد قال الامام الشوكاني بعد ما اورد ادلة الجمهور واعلمها مانصه : « اذا تقرر لك ما سقناه من الادلة وما فيها فاعلم انها لا تقصر عن افادة وجوب تطهير الثياب فن

صلى وعلى ثوبه نجاسة كان تاركاً لواجب وأما ان صلاته باطلة كما هو شأن
فقدان شرط الصحة فلا لما عرفت » اهـ

(٥) انكاره على المنار القول بأن الكحول لم يكن موجوداً في زمن
التشريع وازمنة الأئمة الاربعة فينص فيه على شيء وزعمه ان ذلك دعوى
بغير دليل وان عدم ذكره ليس دليلاً على طهارته . وما كتبه المؤلف
العامي في هذا المقام دليل على انه لم يفهم كلام المنار فاننا لم نستدل بعدم
ذكر الأئمة له على طهارته وانما اردنا انه ليس فيه عنهم نصٌ فيأخذ به
مقلدهم فهو على اصل الطهارة وما قاله بعض المقلدين من المتفهمة المعاصرين
في نجاسته فردود بالوجوه التي ذكرناها في المنار

(٦) انكاره تعطيل المنار عدم وجود الكحول في زمن التشريع
بعدم وجود الكيمياء وقوله ان الاحكام الشرعية لا تتوقف على وجود
هذا العلم ثم استدلاله على وجوده بوجود علم الطب والتصوير عند جميع
الشعوب المتمدنة (كذا) . وهذا اللغو ايضاً من سوء الفهم فاننا نحن الذين
صرحنا بأن الاحكام الدينية لا تبني على المسائل الكيماوية وعنصر الكحول
لم يعرف الا من الكيمياء . واستدلاله بالطب والتصوير على وجود علم
الكيمياء في زمن التشريع من اعرب ما يحتاج به من يفتخر الكلام افتخاراً
ولو كان يعلم كما نعلم ان علم الكيمياء الحديث من اختراع جابر بن حيان
المصوفي المتوفى سنة ١٦١ للملأ الدنيا لفظاً وتبجحاً لان زمنه زمن الأئمة
المجتهدين ولكن صاحب الفهم السليم يعلم ان ذلك لا ينافي كلامنا . وأما
الكحول فالذي اكتشفه هو ابو بكر الرازي الفيلسوف الطبيب المتوفى
٣١١ أي بعد الأئمة المجتهدين ويعترف لنا فلاسفة الافرنج بهذا السبق .

ولم يكتشفه الاطباء والمصورون الاقدمون كما زعم المؤلف العامي
 (٧) زعمه سقوط استدلال المنار على ان نجاسة الكحول لا يصح
 ان تؤخذ من اللغة لانه ليس قدرا قال « فأى قدارة في الخمر والميسر
 والانصاب والازلام التي أمرنا الله بالنص باجتنابها » الخ ونحن قد سبقناه
 الى القول بأن رجسية هذه الاشياء ممنوية أي انها مضرّة ولذلك وجب
 اجتنابها وليست رجسية حسية يجب تطهير الثياب منها كالهذرة مثلاً فمن
 مس الانصاب او لعب الميسر او استقسم بالازلام وهو رطب اليد لا
 يجب عليه غسل يده ولو صلى قبل الفسل لا تجب عليه الاعادة وكذلك
 الخمر لان حكمها في الآية حكم الميسر والانصاب والازلام. فهذا المؤلف
 العامي يرد على نفسه من حيث لا يدري

(٨) انكاره قول المنار ان الكحول يوجد في غير الخمرة من الاشربة
 والادوية وغيرها وزعمه انه « لا وجود له في الطبيعة البتة بل هو عنصر
 يتولد بالتخمير » الخ. ومن سهل عليه ان يقول في الدين بغير علم فاحربه
 ان يقول في الكيمياء بغير علم. وزعمه ان لا وجود له في الطبيعة يقتضي
 انهم يوجدونه من العدم بالتخمير وليس في الدنيا كيمياوي ولا طبيعي يقول
 بأن شيئاً ما يوجد من العدم بأعمال كيمياوية او غير كيمياوية. وقد اعترف
 المؤلف العامي بأن الكحول يستخرج من الثمرات والفاكهة والخضر
 والحبوب والخشب ولكنه زعم ان ذلك بالتخمير والصواب انه يستخرج
 من الخشب وغيره بالاستقطار بآلات حديدية مخصوصة. فهو يصدق
 المنار ويؤيده من حيث لا يفهم، ثم يرد عليه من حيث لا يعلم،
 (٩) قوله « تذكرت في هذا المقام جواباً لجناب الاستاذ » وذكر

حديثاً شريفاً في الإنكار على اليهود اذابة الشحوم المحرمة وبمعها . وهذا الحديث ليس جواباً لنا وإنما يصح ان يكون جواباً منا لاننا نقول ان الاحكام الدينية يجب تؤخذ عن الشارع من غير تأويل ولا حيلة وهذا الحديث ينكر التأويل والحيلة على اليهود فلماذا لا يحتج به على الفقهاء الذين يبيحون الخيل في الامور الشرعية حتى ما يتعلق بأركان الاسلام كالزكاة . وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب والامام ابو حنيفة يجوزه . فهل رأى المؤلف الامي ان يجعل العطر من الخمر ويحتج علينا بالحديث ولا يحتج به على المحتالين على هدم اركان الاسلام بالخيل ومخالفة النصوص الصريحة لان الموت جعلهم مقدسين او معصومين وذنبنا اننا احياء . أنا اجل الامام ابو حنيفة عن تجويز الخيلة في الدين وان كان من المنتسبين اليه من ألف في الخيل حتى كاد يبطل بها كل شيء

(١٠) قوله ان النصوص مصرحة « بأن كل مسكر يدخل تحت اسم الخمر واحكامه حكماً لا تقليداً ولا اجتهاداً ولا استنباطاً وان كل خمر نجسة المين » . ونحن نقول اذا صح قوله هذا فهو حجة على أئمة الحنفية لا علينا فان الخمر عندهم ما عرفت في النبذة الأولى من الرد أي لا تكون الا من عصير العنب والاعطار الا فرنجية ليست من المسكرات . ونقول على قاعدته انه يسيء الظن بالامام ابو حنيفة ويؤثر انه مخالف لاحكام الدين من غير اجتهاد ولا استنباط (حاشاه من جهل هذا المؤلف العامي)

(النتيجة) ان الخمر مختلف في نجاستها عند علماء المسلمين وان الخلاف في غير عصير العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد أقوى وان النبيذ طاهر عند الامام ابو حنيفة وفيه الكحول قطعا وان الكحول ليس خمرأ

وان الاعطار الافرنجية ليست كحولاً وانما يوجد فيها الكحول كما يوجد في غيرها من المواد الطاهرة بالاجماع وانه لا وجه للقول بنجاستها حتى عند القائلين بنجاسة الحجر والله اعلم واحكم

باب التربية والتعليم في الهند

مؤتمر التربية والتعليم في الهند

ليس للمصريين عبرة يعتبرون بها ولا أسوة يتأسون بها كأخوانهم الهنود الذين سرت عليهم السنون وهم يجهلون نعمة الحرية التي هي للأمة كالعافية للأفراد وكالشمس في الطبيعة لا حياة طيبة الا بها ثم عرفهم بها المصائب التي نزلت بهم لتترك الشكر عليها بالتربية والتعليم والعمل النافع . لهذا نرى ان أفضل ما ينشر في المؤيد الاغر هو أخبار المسلمين في بلاد الهند . وقد كتب في الشهر الماضي كلاماً عن (ندوة العلماء) التي اوجس منها حكاهم الانكيز خيفة لانها مؤلفة من رجال الدين حتى ان الحاكم الانكيزي للولاية التي هي فيها عرض بها بل صرح في خطبة له فقام بمض فضلاء المسلمين يرد عليه بأن الجمعية لم تؤلف لغرض سياسي (ومتي كان علماء الدين سياسيين) تخشى مقبته الحكومة وانما هي لمحض ترقية العلوم الدينية والصلة بينها وبين العلوم الدنيوية لاجل ترقية المدينة . فهل عرف المصريون كنه حرية الانكيز كما عرفها اخوانهم الهنديون ام يزالون يسيثون الظن بهم اتخذاً لوسواس شياطين الوطنية الكاذبة فلا يقدمون على عمل نافع